

الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق منذ الاحتلال البريطاني في العراق حتى الاستقلال (١٩١٤-١٩٣٢)

م. رغد فلاح الخزرجي

كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة

المقدمة :

المرجعية الدينية مقام رفيع وسلطة روحية عليا تحتل مكانة مرموقة في الوسطين الاسلامي والشيعي منه بشكل خاص ، ولها نفوذ كبير في الأوساط الشعبية يجعلها أحد السلطات المهمة في قيادة الأمة على الرغم من أنها تعمل خارج السلطات الزمانية ، ولا تملك أجهزة تنفيذية أو قوة لفرض قراراتها، وهي مقام لا يصل اليه أي أحد ، والوصول اليه أمر صعب وشاق وطويل، ويحتاج الى ملكات خاصة وشروط كثيرة، ومن يصل اليه يكون قد وصل قبل ذلك الى درجة عالية من التقوى والورع والزهد ونكران الذات والذوبان في طاعة الله تعالى، والمرجع يكون على درجة عالية من التربية والتواضع ، ما يؤهله لشغل هذا المنصب المهم. وما يعطي المرجع سطوة على القلوب، وطاعة الناس، تلك القداسة الدينية والروحية التي تحيط بهذا الموقع ذي الطابع الأبوي، بوصفه يمثل موقع النيابة عن الامامة المعصومة في زمان الغيبة، فللمرجع بحسب هذا الكثير مما للإمام من السلطات التي توجب الطاعة والانقياد من الامة، وهو يمثل لهم الكهف الذي تلجأ اليه عند الخطوب والمحن، الى جانب رجوعها اليه في أمور الدين والدنيا اليومية .

بقيت المرجعية الدينية على مر العصور تمارس سلطة روحية عليا لتوجيه الأمة ، وحسم خياراتها ، وتحديد مسارات تحركها، سلبا أو ايجابا، وحفظ كيانها، ودفعها باتجاه المطالبة بحقوقها المشروعة، وهو دور طالما دفعت المرجعية ثمن التصدي له خاصة في عهود الحكومات الظالمة والسلطات الدكتاتورية، وعلى الرغم من الضغوطات التي مرت بها المرجعية في مراحل كثيرة لكنها لم تمنعها من التصدي للمسؤولية خاصة في فترات الضعف الحكومي التي ترتفع فيها درجة المخاطر التي تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ،

ولم تنقطع الصلة بين المرجعية والامة، التي ظلت تلجأ للمرجعية في الظروف الحالكة، خاصة حين يتطلب الأمر مواجهة مباشرة تستلزم إراقة الدماء وإزهاق الارواح. لقد كان للمرجعية الدينية الشريفه دور فاعل في أحداث العراق والمنطقة لا يمكن لأحد أوان يتجاهله، اذ يعد تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين في صميم السياسة الى سنوات الحرب العالمية الاولى، حيث دعا علماء الدين الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الانكليز وساهم بعضهم في القتال فعلا، وكان للمرجعية موقف من الحكومة والنظام الملكي، وكان تدخل المرجعية في السياسة نابع من مواقفها وحرصها الشديد على ان ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هناك تميز لشريحة معينة على حساب بقية الشرائح.

وعدّ الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في العراق دوراً مهماً وخطيراً في توجيه المواطنين على الثورة ضد الاحتلال البريطاني، إذ قام علماء الدين في النجف وكربلاء بدور فعال في مقاومة البريطانيين اذ امتنعوا عن إعطاءهم حقوقهم المشروعة في الاستقلال والتحرر.

تم تقسيم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية التي رافقت الاحتلال البريطاني للعراق، في حين تطرق المبحث الثاني الى موقف المرجعية من اختيار الأمير فيصل لعرش العراق ١٩٢١ والمعاهدة البريطانية وانتخابات المجلس التأسيسي وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من النتائج تم تثبيتها في نهاية البحث.

المبحث الاول: موقف المرجعية الدينية من الاحتلال البريطاني للعراق

أولاً: دور المرجعية الدينية في مقاومة الاحتلال البريطاني:

يتمتع العراق بأهمية استراتيجية واقتصادية جعلت منه محط أنظار دول الغرب منذ زمن بعيد، فقد كان العراق جزء من الدولة العثمانية التي سعت دول الغرب لأقسامه والاستحواذ على خيراته الهائلة، وكان لبريطانيا على وجه التحديد مصالح تجارية وسياسية تمتد جذورها الى القرن السابع عشر^(١).

أزادت أهمية العراق بالنسبة الى بريطانيا من الناحية الاستراتيجية في نهاية القرن التاسع عشر اذا اعتبرته مفتاحاً للهند ((أثن جوهرة في التاج البريطاني))^(٢)، فلا غرو أن تسعى بريطانيا للسيطرة على هذا الجزء من الدولة العثمانية كي لا تتزعزع مكانتها السياسية والتجارية في الهند وحفاظاً على مصالحها في هذا البلد^(٣).

شكل موقف المرجعيات الدينية قوة أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية، فعند دخول القوات البريطانية الى العراق عن طريق البصرة عام ١٩١٤، لعب علماء الدين في حوزة النجف العلمية دوراً كبيراً في تحفيز أبناء العشائر على الجهاد لمواجهة الغزو البريطاني، ففي مدينة النجف قام عدد كبير من العلماء بأدوار مهمة في حركة الجهاد وكان أبرزهم محمد سعيد الحنطوي الذي قام بدور رئيسي فيها إذا كان أول من بادر الى قيادة مجموعات المجاهدين والتوجه بهم الى الجبهة، وقد التف حوله عدد من العلماء الذين قاموا بأدوار فعالة في تعبئة عشائر الفرات الأوسط وحضها على الجهاد^(٤).

وفي الكاظمية خرجت قوة من الحشد الشعبي بقيادة المجتهد مهدي الحيدري متوجهين الى ساحة الجهاد وقد خرج أهالي الكاظمية لتوديع المجاهدين وسار الموكب نحو الكرخ وكان عددهم أكثر من ثلاثمائة رجل حيث اقلتهم باخرة اسمها حمديّة نحو القرنة^(٥).

وفي سامراء أصدر المرجع الديني محمد تقي الشيرازي فتوى الجهاد ضد البريطانيين وهذا نصها: (أيها المسلمون الآن أوشكت مهاجمات اعداء الدين على حرم الله وحرم رسوله ومشاهد الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، أن تهتك حرمة الدين، وبلاد المسلمين والشعائر والعائلات الساكنين في الحدود والثغور، وعلى عموم المسلمين وواجب بما اتوا من قوة، ومهما تمكنوا أن يخفضوا الثغور وحدود البلاد الاسلامية..... الخ) (٦).

كان لفتوى الشيرازي تأثير واسع وقوي إذ تحشد أبناء العشائر وسكان المدن ورجال الحوزة العلمية والعلماء والخطباء وتمكن العراقيون من مواجهة السلاح البريطاني المتطور حينها والطائرات والمدافع والسفن الحربية، حتى أنهم أخروا احتلال العراق

ثلاث سنوات حتى دخول (الجنرال مود) بغداد ١٩١٧ ، وحدثت معارك عدة مثل معركة الشعية ومعركة الكوت^(٧).

أما مدينة كربلاء فأنها لم تحتل مكانة بارزة في حركة الجهاد كتلك التي احتلتها النجف والكاظمية وبغداد، فقد انضم عدد من علمائها مثل : السيد علي التبريزي والميرزا مهدي الخراساني.... وغيرهما الى علماء النجف الذين توجهوا الى الكاظمية بناء على دعوة السيد مهدي الحيدري حيث توجهوا جميعا بمرافقة المتطوعين في الكاظمية الى جبهة القتال ، غير أن المدينة قد شهدت من جهة أخرى مظاهر شعبية وحكومية لتأييد حركة الجهاد ، شارك فيها عدد من العلماء وبعض القادة العثمانيين^(٨).

لقد كان للمجتهدين الدور الكبير في قيادة الرأي العام في مطلع القرن العشرين وأصبح المجتهد يمثل قطبا من أقطاب العملية السياسية ، وقد تأثر الاتجاه المتنامي نحو الفعل في الاسلام الشيعي وظهور المجتهدين كقوة رئيسية في السياسية بين (١٩٠٨-١٩٢٠) بأنبعاث المدرسة القانونية الاصولية ومركزية القيادة الشعبية وتأثير المفكرين الإسلاميين المحدثين ، ومع قيام المدرسة الأصولية بوصفها المرجعي للفقهاء الاسلامي الشيعي ورغم ان طبيعة هذا الكيان كانت لم تزل مبهمة في القرن التاسع عشر ، لأن المجتهدين الشيعة قد صاغوا بحلول ١٩١٨ نظرية سياسية حددت شكل الحكم في الدولة التي كانت في تصورهم^(٩).

عقدت هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ التي انتهت بموجبها العمليات العسكرية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، وبذلك دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل السياسية فأصبح منذ هذا التاريخ تحت حكم الإدارة البريطانية^(١٠). قررت بريطانيا إجراء استفتاء في العراق في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ وتم حصر الإجابة على الاسئلة الآتية :

- ١- هل ترغبون بحكومة عربية مستقلة تحت الوصاية الانكليزية يمتد نفوذها من أعالي شمال الموصل الى الخليج الفارسي
- ٢- هل ترغبون في أن يرأس هذه الحكومة أمير عربي

٣ - من يكون ذلك الأمير الذي تختارونه ^(١١) .

والملاحظ أن هذه الاسئلة صيغت بدقة متناهية أذ أنها حددت الإشراف البريطاني بصورة لا تقبل الرفض والاعتراض ، كما ان اللجنة أرسلت تعليمات الى ويلسن ((ان من المهم جدا الحصول على افصاح صادق عن الرأي المحلي حول هذه النقاط افصاح من النوع الذي يمكننا اعلانه على العالم بأعتباره الرأي العام غير الخاضع للتأثير والمعلن من سكان بلاد ما بين النهرين)) ^(١٢) .

لكن سير عملية الاستفتاء في ثلاث من المدن الشيعية المقدسة (النجف - كربلاء - الكاظمية) لم يكن سهلا كما أن النتائج لم تكن مرضية للأدارة الانكليزية ^(١٣) .

برزت مدينة كربلاء بديلا عن مرجعية النجف الأشرف بعد الاستجابة السريعة من الشيخ محمد تقي الشيرازي لطلب الثوار بتولي زعامة الثورة ، فقدم من سامراء وأقام في كربلاء سنة ١٩١٧ وكان الشيرازي يوم ذاك في الثمانين من عمره والمعروف عنه انه كان قبل ذلك يتجنب السياسية ويؤثر العزلة غير انه اصبح بعد انتقاله الى كربلاء ذا نشاط سياسي ، ثم استدعي الشيخ مهدي الخالصي من الكاظمية يستعين به والجدير بالذكر أن الخالصي كان شديد العداء للإنكليز ^(١٤) .

في (٣٠ نيسان) ١٩١٩ توفي السيد كاظم اليزدي فأصبح الشيرازي المرجع الأعلى بعده ، وأول عمل قام به هو اصداره فتوى حرم فيها على المسلم أن ينتخب او يختار غير المسلم للإمارة والحكم ((ليس لأحد من المسلمين ان ينتخب او يختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين)) ^(١٥) .

وسرعان ما انتشرت هذه الفتوى في صفوف العراقيين ، فأحدثت هزة وطنية في قلوب العراقيين وأصابت السياسة البريطانية التي أخذت تنحو منحى عدوانيا . والواقع أن الفتوى صنعت من الشيرازي رمزا سياسيا ودينا بارزا في العراق ، أعاد الى الأذهان ذلك الدور الذي قام به الشيرازي الأول صاحب فتوى التنبك ، فكان انتصار الفقيه على السلطان تثبيتا لمعادلة تقوم على أساس الفتوى الدينية السياسية تمثل المعبر السريع للزعامة الدينية والسياسية ^(١٦) .

إن ثمة دور هام لعبه الشيرازي في تلك الأحداث كشف عنه الالتفاف الشعبي النادر ، اذ تحول بيت الشيرازي الى ما يشبه مركز قيادة الثورة يؤمه دعاة الاستقرار وزعماء القبائل العربية ، وكان الغرض من ذلك دفع الشيرازي لأستصدار فتوى تجيز المجابهة مع الحاكم العام في بغداد ، فانتخب عدد من الأعيان والفقهاء كممثلين عن مناطقهم للذهاب الى بغداد ولمواجهة الحاكم العام في بغداد ودعاهم الشيرازي للمطالبة في حقوقهم المشروعة وقيام حكومة إسلامية وتمثل هذه أقصى مطالبه طول فترة حكم الشيعة ، ولم تظهر في ذلك الوقت أي مطالبة بأن يتولى الفقيه زعامة هذه الحكومة ^(١٧). لم تعتمد المرجعية الدينية على الوسائل العسكرية فحسب، بل لجأت الى الوسائل الدبلوماسية أيضاً، والتباحث مع الدول الكبرى وحثها للضغط على بريطانيا للإيفاء بوعودها وعهودها مع العراقيين ومنحهم الاستقلال، فقد بعث الإمام الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني معاً برسالتين إلى كل من السفير الأميركي في طهران والرئيس الأميركي (ويلسن) من أجل مساعدة الشعب العراقي. فكان نص الرسالة الموجهة إلى السفير الأميركي في طهران الآتي (... لزمنا أن نحرر لكم في هذه الآونة على سبيل الإيجاز، وذلك نظراً إلى ما أملتة حكومة الولايات المتحدة من الشروط المعروفة التي قدمها رئيس جمهوريتها لإحقاق الحقوق ، وتقرير المصائر، قد رأينا أن نراجع حكومة الولايات المتحدة بتوسطكم ونستعين بها في تأييد حقوقنا بتشكيل دولة عربية ، ولا يخفاكم أن كل أمة مطوقة بالقوات العسكرية المحتلة من كل الجوانب لا تجد أمامها مجالاً حراً للتعبير عن آرائها في الحرية والاستقلال أما حرية الرأي المزعومة في هذا العهد فلا يطمئن إليها الناس، لهذا خشي أكثر الأهالي أن يعلنوا رغائبهم ، ويكشفوا عما في ضمائرهم، وإذا بان خلاف ذلك فإنه لا شك منبعث عن الظروف القاسية المحيطة بهذه البلاد، لذلك رأى الشعب العراقي أن يستعين بحكومة الولايات المتحدة على المطالبة بحقوقه وإنجازها...) ^(١٨).

لقد حملت الرسالة من الدبلوماسية الكثير، فهي لمحت إلى مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر فيما يتعلق بحق تقرير المصير والاستقلال وتأسيس كل شعب حكومة ودولة خاصة

به، وقبول الوساطة الأمريكية ، وارتياح المرجعية الدينية وتأييدها السلام الدولي والمحافظة عليه، التأكيد على أسس الدولة الديمقراطية وهي الحاكم المسلم ، الدستور والمجلس التشريعي أو الوطني ، وهذا يشير ذلك إلى وعي مبكر لطبيعة الدولة الإسلامية التي كان يطالب بها الفقهاء والعلماء، أن المرجعية الدينية تمثل الشعب وتدافع عن آماله وطموحاته وتدافع عن مصالحه، ومسؤولة عن المطالبة بما يريده. فالشعب أولاهها ثقته ومنحها قيادته ، انتقاد موجه لبريطانيا التي قبلت الاستفتاء لكنها ترفض نتائجه ، وهذه الرسالة تنم أيضا عن دبلوماسية رصينة في عدم البت بقضية الانتداب أو الحماية بل ترك ذلك إلى رأي الشعب عبر المجلس الوطني. كذلك عدم استباق الأحداث وانتظار نتائج مؤتمر الصلح في باريس ١٩٢٠^(١٩).

من خلال ما تقدم ، يمكن القول: إن الحل الأمثل لمشاكل العراق هو في الالتزام بإرشادات المرجعية ، إذ من الممكن الخروج من انتكاساتنا المتوالية بفعل الأداء السيء للطبقة الحاكمة عبر التزام كل الجماهير بإرشادات المرجعية ، أي تصبح الجماهير التي تشارك بالانتخابات ملتزمة بإرشادات المرجعية ، وليست خاضعة للأحزاب والكيانات السياسية ، عندها تفوز فقط الأحزاب التي تلتزم بإرشادات المرجعية التي تعمل فقط للعراق ولشعب العراق ، من قبيل الإصلاح الحقيقي، وإقامة العدل، ومحاسبة المفسدين، واعداد البلد، وتوفير السكن، وتقليل البطالة، وتحسين الصحة ، تصبح ارادة الشعب أقوى من الأحزاب، فقط عندما تخرج من سطوة الأحزاب، وتصبح مطيعة لإرشادات المرجعية، أي تكون الجماهير حرة ، عندها يحصل التغيير الحقيقي وتتغير المعطيات ، فلا يصل لمركز القرار الا من كان ملتزما بإرشادات المرجعية الصالحة، والتي خبرها العراقيون وكل العالم ، فهي دوما لمصلحة العراق والعراقيون^(٢٠).

وسرعان ما انفجرت ثورة العشرين لأسباب يطول ذكرها وامتدت تدريجيا الى أرجاء العراق كافة وذلك بعد فتوى الجهاد الشهيرة للشيرازي والتي لبي نداءها العلماء والمجتهدون والطوائف والقوميات وقدم العراق فيها تضحيات كبيرة لأنتراع استقلاله واستعادة حقه المشروع في السيادة والاستقلال التام ، ورغم إخفاق الثورة في تحقيق

أهدافها لأسباب عديدة مثل انعدام التكافؤ في القوى بين الطرفين ، والخيانة من البعض وعدم وجود التنظيم ، و وفاة الشيرازي فأن الثورة وتفاعلاتها عززت القناعة بإمكانية استئاف العمل التغيري ، كما كشفت في احدى صورها عن فاعلية المرجعية الدينية في ساحة العمل السياسي^(٢١) .

كما أنها نجحت في إفشال المخطط الانكليزي بتحويل العراق الى محمية بريطانية يحكمها حاكم بريطاني ، وأجبرتهم على التفكير بأعادة حساباتهم ، ومن ثم الدعوة الى تأسيس الدولة العراقية التي كانت اهم نتيجة تحققتها ثورة العشرين^(٢٢) .

أدرك البريطانيون بعد انتهاء ثورة العشرين وجوب اتخاذ تدابير جديدة تحكم العلاقة بينهم وبين العراق بغية استرضاء العراقيين الطامحين للأستقلال الناهض ، فضلا عن إعطاء شرعية لبريطانيا في حكمها ووجودها داخل العراق بدلا من نظام الانتداب والسيادة المباشرة التي كانت تثير العراقيين ودفعتهم للثورة عليها الامر الذي كلفهم خسائر مادية ومعنوية غير قليلة^(٢٣)

بعد وفاة الشيرازي في ١٧ / ٨ / ١٩٢٠ في ذروة الثورة انتقلت سدة المرجعية العليا الى الشيخ فتح الله الاصفهاني المعروف ب(شيخ الشريعة) الذي كان مقيما في النجف الاشرف والذي استمر في قيادة الثورة حتى آخر أيامها ، غير انه لم يبق بعدها الا قليلا إذ توفي في نفس العام ، فكان هناك ثلاث مجتهدين مرشحين لهذا المنصب هم السيد أبو الحسن الاصفهاني ، والشيخ محمد النائيني ، والشيخ مهدي الخالصي الذي كان يقيم في الكاظمية فيما كان الاثنان الاوليان يقيمان في النجف ، فأصبح أبو الحسن الاصفهاني هو المرجع الاعلى ، إذ يمكن القول أن أهم ما انجزته ثورة العشرين انها ((أجهزت على مشروع ولسن البريطاني المتمثل بدولة الخرافة))^(٢٤) .

ثانيا موقف المرجعية الدينية من تأسيس الحكومة المؤقتة :

برهنت ثورة العشرين أن العراقيين حينما يواجهون تحديا أجنبيا فأنهم يتوحدون ضده بقوه ، فأدركت بريطانيا ضرورة تفتيت الوحدة الوطنية وفك عرى التفات العراقيين حول مرجعيتهم الدينية في النجف الأشرف التي أثبتت إبان الثوره قدرتها على التأثير

في الشارع العراقي وجعله يثور على السلطة البريطانية ، رغم التفاوت في إمكانيات الطرفين ، والقضاء على الروح الوطنية التي أخذت بعداً أكثر وضوحاً ، فحاولت السلطات البريطانية استغلال نقاط الضعف والانقسامات التي ظهرت بين سكان العراق عن طريق تقريب مجموعة من الذين كان لديهم الاستعداد للتعاون معها وتطبيق سياستها في العراق وابعاد الذين ثاروا ضدها ، جاء تأسيس الحكومة المؤقتة ليصب في هذا الاتجاه الذي ارادته بريطانيا وسعت لأقامته في العراق ، فقد كان على بريطانيا اقامة حكم وطني (شكلي) في العراق ينسجم مع مصالحها فسعى برسي كوكس (p.cox) أول مندوب سام لترشيح شخصية تتوافر فيها مواصفات معينة ليصبح رئيساً للحكومة المؤقتة في العراق ، فتم اختيار السيد عبد الرحمن النقيب ليكون تلك الشخصية التي حظيت بالقبول من لدن البريطانيين لتبوء هذا الموقع^(٢٥).

لم يأت ترشيح عبد الرحمن النقيب لمنصب رئاسة الحكومة اعتباطاً ، فقد ترشحت معه اسماء عدة كان من بينها طالب النقيب إلا أن سكرتيرة وزارة الخارجية البريطانيه لشؤون الشرق الأدنى المس بيل (m.bill) اقنعت برسي كوكس بالمكانة الدينية التي يتمتع بها عبد الرحمن النقيب فضلاً عن مكانته الاجتماعية وكبر سنه ورجاحة عقله على العكس من طالب النقيب الذي عرف عنه شراسة الطبع وقوة أطماعه الشخصية الأمر الذي يتعارض مع السياسة البريطانيه التي ترغب في اسناد الحكومة المؤقتة الى شخصية صورية لا تكون أكثر من واجهة^(٢٦).

أدركت المرجعية الدينية في النجف خطورة الخطوة التي أقدمت عليها بريطانيا بجلبها شخصية كبيرة السن ومؤيدة بشكل كامل للسياسة البريطانيه في العراق ، لذلك واجهت عملية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة معارضة شديدة من قبلها ، وعدت المرجعية الدينية هذه الخطوة التفافاً على دماء الشهداء الذين قاموا بثورة العشرين ، واغفالا للتضحيات التي ضحوها وقدموها من اجل تغير السياسة البريطانيه في العراق ، واجبارها على انتهاج سياسية جديدة تراعي فيها هذا الشعب الذي يختلف عن كل الشعوب التي حكمتها وبضمنها الهند^(٢٧).

كانت المرجعية الدينية ترغب في تشكيل مؤتمر عام للعراقيين بدلا من حكومة مؤقتة تأتمر بأمر بريطانيا وتخضع لرغباتها ، فضلا عن ذلك فإن المرجعية تعتقد ان وزارة يرأسها عبد الرحمن النقيب الموالي بكل حواسه لبريطانيا لا تمثل العراقيين ، لان هذه الحكومة غير وطنية وان تعيين عبد الرحمن النقيب رئيسا لها كان لمصلحة بريطانيا بالدرجة الأساس^(٢٨) .

ومن جانبها حاولت الحكومة العراقية المؤقتة اتخاذ بعض الاجراءات الشكلية من أجل إضفاء صفة (الوطنية) عليها وابعاد شبهة هيمنة البريطانيين على حركتها فتم اعادة المنفيين من الثوار العراقيين من جزيرة هنجام في الخليج العربي الى العراق لقاء تعهدات مكتوبة بعدم القيام بأي نشاط سياسي ضدها والطاعة والانقياد لأوامر الحكومة المؤقتة وإنشاء بعض الدواوين للدوائر التي تقرر ان يعمل فيها الموظفون العراقيون العراقيون تحت إشراف السلطات البريطانية ، لكن ذلك لم يثن المرجعية الدينية في النجف الاشرف وعلى رأسها شيخ الشريعة الاصفهاني في مهاجمة الحكومة العراقية المؤقتة بوصفها صنعة لبريطانيا وسائرة في ركابها وان تشكيلها جاء التفتاتا على تضحيات العراقيون ومحاولة تكتيكة من السلطات البريطانية لعدم تشكيل المؤتمر العام^(٢٩) .

ظل المؤتمر العام الذي كانت المرجعية الدينية هاجس من هواجسها وهواجس الوطنيين الاخرين في العراق ، وكانوا يهدفون من وراء طرحه البديل عن الحكومة المؤقتة التي شكلها السيد عبد الرحمن النقيب وارساء دعائم حكم ديمقراطي مقيد بدستور مكتوب ، ليمثل هذا الطرح انتقالا نوعية في طبيعة استيعاب متطلبات المرحلة التاريخية ومواجهة اساليب بريطانيا الملتوية لضرب الحركة الوطنية في العراق^(٣٠) .

أيدت المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة والكاظمية مازهدت اليه المرجعية الدينية في النجف الاشرف ، وفي مقدمتها شيخ الشريعة الاصفهاني من ضرورة قيام المؤتمر العام واهمية تأليف حكومة منتخبة من الشعب العراقي لا من المندوب السامي البريطاني ، فقد كانت المرجعية الدينية في النجف الاشرف تدرك ان ظاهرة الحكومة المؤقتة هو عراقي الا ان باطنها ومحركها الأساسي هو بريطاني لذلك فهي محكومة بالفشل ومقيدة

كل تحركاتها بموافقة المندوب السامي الذي كان مهيمنا عليها هيمنة تامة ، فأصبحت هذه الحكومة مجرد واجهة شكلية فحسب ولم يعد خافيا على الوطنيين العراقيين (اين تستقر السلطة) أما مجلس الوزراء فهو (محض واجهة) فقط ^(٣٠).

ومن الجدير بالذكر أن المجتهد شيخ الشريعة الأصفهاني قاد المعارضة والتحريض ضد الاحتلال والانتداب وتشكيل الحكومة المؤقتة حتى وفاته المفاجئة في كانون الاول ١٩٢٠ ، وواصل رجال الدين دعوتهم للاستمرار بحمل راية المقاومة المسلحة على الرغم من انحسار الثورة في منطقة الفرات ثانية ، لذلك سارع البريطانيون الى العمل على تحديد هوية الرجل الذي سيجلس على عرش العراق بحيث يخدم مصالح بريطانيا ويكون مقبولا من الشعب العراقي ^(٣١).

وسعى البريطانيون لتذليل الصعاب باتجاه ترشيح فيصل بن الحسين الذي أ ورغم على ترك عرش سوريا والخروج منها بعد ان فقد عرشه هناك في ٢٤ / تموز / ١٩٢٠ مما اضطر البريطانيون للبحث عن عرش اخر له يؤمن بقاءه معهم ويحقق بعض الوعود التي قطعوها للعرب ^(٣٢).

المبحث الثاني : موقف المرجعية الدينية من العراق الملكي حتى الاستقلال
اولا: موقف المرجعية الدينية من الملكية وترشيح فيصل ملكا على العراق
لم يكن بإمكان السلطات البريطانية ان يبقى العراق بدون ملك أو عاهل عربي يحكمه لأكمال واجهة الحكومة العراقية المؤقتة من جهة ، ولكي يعقد مع بريطانيا معاهدة تحل محل الانتداب من جهة اخرى ، وقد تعددت الاراء حول من يحكم العراق وماهي المواصفات التي يجيب ان تتوفر فيه ، وكان ضمن الاسماء والمقترحات التي طرحت هو ان يستلم المندوب السامي البريطاني برسي كوكس هذه المسؤولية ويصبح ملكا على العراق ، الا ان هذا المقترح لم يحض بالموافقة لأن ذلك قد يشير العراقيون ويدفعهم مرة اخرى للثورة على السلطات البريطانية لأنه اعاد الحكم البريطاني المباشر للعراق ، فطرح اسم احد انجال الملك حسين لتسلم هذه المسؤولية ، لأن ذلك سيكون مقبولا من قبل

العراقيين وسيذكر ويحتفض بفضل بريطانيا عليه ، فيعقد معها معاهدة تحل محل الانتداب^(٣٣).

مثلت المرجعية الدينية نضجا سياسيا ووعيا رفيع المستوى في بداية القرن العشرين عبر تمكنها من بلورة مشروعاتها السياسية الذي اعتمد بشكل رئيسي على العنصر الجماهيري (العشائري) ، وكان لمعارضة مراجع وعلماء الدين الدور الأكبر في التأثير على الأحداث السياسية . فعلى الرغم من انتهاء ثورة العشرين ، وتنحي رجالها وتجريد مناطق الفرات الأوسط من السلاح ، إلا ان المرجعية التي كانت بزعامة شيخ الشريعة الاصفهاني واصلت دعواتها للعمل المسلح ضد البريطانيين والحكومة المؤقتة ، كما ان الشيخ محمد رضا نجل الميرزا الشيرازي بقي على اتصال برؤساء العشائر من منفاه خارج العراق^(٣٤)، الأمر الذي جعل المناطق تتهاى لثورة ثانية على البريطانيين^(٣٥).

تبلور الاتجاه المؤيد للأمير فيصل في مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار ١٩٢١ لمناقشة مشاكل بريطانيا في الشرق الأوسط ومنها العراق ، وحبذا المؤتمر ترشيح فيصل لعرش العراق ، فقد ايدت المس بيل اعتقاد تشرشل في ان فيصل هو المرشح الوحيد الذي يمكن الاتفاق معه لربط العراق وبريطانيا بمعاهدة تحالف^(٣٦).

وقد تباينت آراء المؤسسة الدينية بين مؤيد لتنصيب فيصل ملكا على العراق ومعارض لذلك ، فبعض الزعماء الذين كانوا في الحجاز أمثال محسن ابو طيبخ وعلوان الياصري بايعوا الملك فيصل ملكا على العراق^(٣٧).

في حين عارض السيد أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني ترشيح فيصل أو اي شخص في ظل الانتداب ، ويضع استقلال العراق الحقيقي هدفا رئيسا لكل حركة ومشروع سياسي ، وكان هذا الاتجاه هو الأكثر تأثيرا في الأوساط الشعبية ، وقد ظهر ذلك واضحا عند زيارة فيصل الى مناطق الفرات الأوسط والنجف وكربلاء ، إذ كان الاستقبال الجماهيري ضعيفا على الرغم من جهود السلطات الادارية في تحشيد الناس لأستقبال الملك القادم بالشكل المناسب واللائق به ، كما ان علماء الدين لم يخرجوا

لأستقباله وشاع بين الناس ان المرجعية لاتوافق على تنصيب فيصل ملكا على العراق^(٣٨).

اما الشيخ مهدي الخالصي فقد أيد إقامة الملكية في العراق ، ففي لقائه بفيصل في اثناء قدومه الى العراق قال له : إننا نبايعكم ملكا على العراق على ان تسيروا بالحكم سيرة عادلة وعلى ان يكون الحكم دستوريا ونيابيا لايتقيد العراق على عهده بأية قيود فوعده الملك خيرا ، وأصدر الخالصي فتوى بمبايعة فيصل ملكا على العراق^(٣٩).

وشكل الاختلاف في وجهات النظر بين علماء الدين تجاه مسألة تنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق بداية التصدع في المعارضة الاسلامية ، لأنه انعكس على القواعد الشيعية وأثار الحيرة والقلق في صفوفها . كان فيصل يدرك أن للحوزة العلمية مكانة مرموقة في نفوس سكان العراق من الشيعة^(٤٠) ، ولكي يظهر فيصل تقديره واحترامه للشيعة الذين كانوا يطالبون بالاستقلال التام بغيرة وحماسة ، اختار يوم الثالث والعشرين من شهر اب ١٩٢١ يوما لحفلة تتويجه وهذا اليوم يوافق ١٨ ذي الحجة عيد الغدير الذي يحتفل به الشيعة في العراق ، وقد جرى التتويج في ساحة القشلة في بغداد في الموعد المحدد^(٤١).

استطاع فيصل ان يكسب التأييد لحكمه ولو بشكل مؤقت حتى تكتمل عملية الاستفتاء ، بدأت عملية الاستفتاء في أواخر تموز ١٩٢١ وفي ذلك الاستفتاء اهتدى كوكس الى طريقة ملائمة وهي طريقة تنظيم المضابط وتوقيع الناس عليها ويعتقد ان ناجي السويدي قد استوحى الفكرة من أهل الأعظمية الذين كانوا اول من نظم مضبطة في بيعة فيصل ، وفحوى تلك الطريقة ان يدعى الوجهاء في كل ناحية من نواحي العراق الى اجتماع في مكان معين ، فإذا تم الاجتماع نهض احد المسؤولين ليتكلم عن الغرض من الاجتماع ويذكر مناقب الامير فيصل واهليته لتولي الحكم ثم يسأل الآخرين : هل من معارض فيجيئون لا لا . ثم يسألهم هل توافقون فبقولون نعم ، نعم وعند ذلك تعرض ورقة مطبوعة ومعدة مسبقا فيوقعون عليها وينتهي الاجتماع حسب المرام . وتعد تلك العملية المخطط لها مسبقا بيعة للأمير فيصل بالملك وانتهت تلك العملية في / اب / ١٩٢١

وجرت في الغالب حسبما كان متوقعا لها ، وكانت تلك العملية تهدف الى ان يظهر العراق وكأنه انتخب حاكمه وماهي الا تكملة للخطوات التي رسمت في مؤتمر القاهرة الهادفة الى (ان يكون استقبال فيصل عند وصوله العراق حافلا) (٤٢) .

ثانيا : موقف المرجعية الدينية من المعاهدة البريطانية

بعد تتويج فيصل ملكا على عرش العراق في ٢٣/آب/ ١٩٢١ ، أرادت بريطانيا أن تكون العلاقة بينها وبين العراق على شكل معاهدة تحل محل الانتداب ، بأعتبار أن الانتداب وجد لمساعدة الدول المحتلة على ادارة شؤونها حتى بلوغها الاستقلال والقدرة على إدارة شؤونها بنفسها ومادام العراق اصبح لديه دولة وهذه الدولة سوف تقوم بالأضطلاع بكل المسؤوليات التي كانت الدولة المحتلة تقوم بها . فلا بد حينئذ من خروج الدولة المحتلة ، لذلك لا بد من التفكير بصيغة اخرى تضمن استمرار وتواجد بريطانيا في العراق فأقترحت ان تقوم العلاقة بينهما على أساس معاهدة بدلا من الانتداب (٤٣) .

وقدم المندوب السامي للملك فيصل بعد بضعة أيام من تتوجيه ، مسودة معاهدة ١٩٢٢ كصيغة أولية تدور حولها المناقشات وتضمنت خمسة عشر مادة (٤٤) ، وكانت تلك المواد نسخة معدلة للألفاظ من صك الانتداب واهم ماورد فيها :

- ١- على الملك فيصل أن يستعين بالمشورة البريطانية وعدم تعيين الموظفين الابطرافقتها .
 - ٢- ان يمثل بريطانيا في العراق مندوب سامي وهيأة استشارية ويتم تمكينه من الإطلاع على سير شؤون الإدارة .
 - ٣- ان يوضع قانون اساسي بأستشارة المندوب السامي .
 - ٤- تعهد الشؤون الخارجية للعراق الى الحكومة البريطانية .
 - ٥- تحتفظ بريطانيا في العراق بجيش أقل عددا مما هو عليه لحماية مصالحها .
 - ٦- يتعهد العراق بعدم التنازل عن شيء من أراضيها أو تأجيرها الى أية دولة اجنبية لتأمين مصالح الأجانب وضمان حرية التبشير (٤٥) .
- كان موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف هو موقف الضد من اي معاهدة ، لأن الأسس التي قامت عليها تلك المعاهدة وملحقاتها لاتتوافق مع الاستقلال التام .

وعلى أية حال فقد صادق مجلس الوزراء على المعاهدة ، لكن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب أدرج في صلب المعاهدة عبارة ((تقضي بوجوب تصديقها من قبل المجلس التأسيسي)) حتى تصبح المعاهدة نافذة المفعول ^(٤٦) .

في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٢ أصدر عبد المحسن السعدون أوامره بصفته وزيراً للداخلية الى المتصرفين بالقيام بأجراء انتخاب المجلس التأسيسي ، في هذا الوقت بدأ الفقهاء نشاطهم بقوة للحيلولة دون اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي حتى يحرموا البريطانيون من فرصة المصادقة على المعاهدة ، هذه المعارضة كانت بزعامة المراجع الكبار في النجف والكاظمية وعلى رأسهم المرجع الاعلى ابو الحسن الاصفهاني ، والشيخ محمد حسين النائيني ، والشيخ مهدي الخالصي ، وظهرت معارضة الفقهاء لأول وهله على شكل استفتاء موجه الى المجتهدين ، وهذا نصه ((حضرات علمائنا الاعلام وحجج الاسلام متعنا الله بضلهم مدى الايام ، بلغنا انكم بمقتضى وظيفتكم الدينية ورئاستكم الروحانية حرمتم على كافة الامة العراقية المداخلة في هذا الانتخاب وحرمتم المساعدة فيه بكل وجه وجعلتم المساعدة فيه معاداة الله ورسوله فنسترحم ان تبينوا صحة ذلك حتى نتمثل أوامركم التي امر الله تعالى بأمتثالها أدام الله طلكم)) ^(٤٧) .

فرد المجتهدون الثلاثة على هذا الاستفتاء بالجواب الاتي : (بسم الله الرحمن الرحيم نعم لقد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفي على كل باد وحاضر فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأوليائه صلوات الله عليهم أجمعين - الاحقر ابو الحسن الاصفهاني) ^(٤٨) .

(بسم الله الرحمن الرحيم - نعم حكمنا بحرمة الانتخابات وحرمة الدخول فيها على كافة الأمة العراقية وان من دخل في هذا الأمر أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين ، الأحقر محمد حسين الغروي النائيني) ^(٤٩) .

(بسم الله الرحمن الرحيم - نعم قد صدر منا تحريم الانتخابات على كافة الأمة العراقية فمن دخل أو تدخل أو ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله وقد قال عز من قال في كتابه

المجيد ((ألم يعلموا من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي العظيم)) الراجي محمد مهدي الكاطمي الخالصي (٥٠).

وسرعان ما انتشرت هذه الفتاوى بسرعة كبيرة في كافة أرجاء العراق وأصبح لها تأثير قوي على أبناء الشعب العراقي ، كما ان المجتهدين لم يكتفوا بذلك بل صاروا يشددون على تحريمهم للانتخابات فالسيد ابو الحسن الاصفهاني قال في فتوى صدرت عنه ((الى اخواننا المسلمين ان هذا الانتخاب يمت الامة الاسلامية فمن انتخب بعدما علم بحرمة الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه)) (٥١).

واجهت الحكومة ومن ورائها الادارة البريطانية هذا النفوذ المتزايد لعلماء ومراجع الدين بعدة أسلحة منها اثاره الدعوى الى فصل الدين عن السياسة وبالتالي منع علماء الدين من التدخل في الشؤون السياسية وإثارة الدعوة الى القومية العربية في مواجهة الدعوة الاسلامية واتهام علماء الدين والمجتهدين بأنهم اجانب وغرباء عن البلد واخيرا اللجوء الى سلاح الاعتقال والأبعاد والنفي ضدهم . وكان من اوائل هذه الاساليب اثاره الدعوة الى فصل الدين عن السياسة باعتبار هذا الفصل سوف يشكل عاملا مهما في سحب البساط من تحت اقدام العلماء والمجتهدين الذين كانوا يصدرن الفتاوى الدينية في الامور السياسية . كما استعملت هذه الحكومة الدعوة الى القومية العربية كسلاح في مواجهة النشاط المتزايد للمجتهدين ، وقد كانت هذه السياسية محاولة مبكرة للأيقاع بين العروبة والاسلام لم تقم على اساس وجود تناقض بينهما بقدر ما كانت سلاحا للحد من تأثير الدعوة الاسلامية المترفعة عن النعرات القومية ، اذ كانت الدعوة القومية العربية سببا لأشعار العراقيين غير العرب بأن الدولة التي يجري العمل على اقامتها في العراق سوف لن تكون دولتهم ، بل لن تكون دولة العراقيين جميعا بقدر كونها دولة العرب بحجة كونهم الاغلبية الساحقة في المجتمع العراقي ، ونتيجة لهذه المعارضة الشديدة للانتخابات بقيادة المجتهدين قدمت وزارة النقيب استقالتها للملك فيصل ، فتألفت وزارة جديدة برئاسة عبد المحسن السعدون (٥٢).

أما على المستوى الشعبي فقد كان لصدور الفتاوى الأثر الواضح والكبير في توقف الانتخابات في كثير من المدن العراقية ، فقد استقالت الهيئات الانتخابية في معظم المناطق الشيعية، وتوقفت الانتخابات بشكل تام في مناطق العراق^(٥٣) ، حاولت الحكومة اشغال الراي العام بطرح قضية الموصل في مؤتمر لوزان الاول الذي عقده في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٠ ومطالبة الجانب التركي بأجراء استفتاء محلي يؤخذ فيه رأي السكان حول انضمامهم الى تركيا او العراق ، وقد عارض الجانب البريطاني ذكره الاستفتاء المحلي ، فأودعت القضية لدى عصبة الامم للنظر فيها^(٥٤).

ويبدو أن بريطانيا والحكومة العراقية أرادت أن خلال موقف بريطانيا القوي تجاه حقوق العراق في قضية الموصل ، اشغال الرأي العام العراقي بهذا الموضوع بعد توقف الانتخابات ، ومن ثم التفاهة حول الحكومة العراقية لتقوية مركزها بعد الفشل الذي صادفته اثناء محاولتها اجراء الانتخابات فأبرقت وزارة الداخلية في ٣ شباط ١٩٢٣ الى المتصرفين كافة تطلب منهم حث الاهالي وموظفي مجالس الادارة والبلديات لأرسال برقيات احتجاج للمراجع العليا لرفض الادعاءات التركية بالموصل ، فأرسلت العديد من البرقيات والمضابط من النجف والكوفة وابو صخير والمشخاب والعباسية وغيرها من مناطق الفرات والعراق وهي تحمل صيغ الرفض والاحتجاج على الادعاءات التركية بالموصل^(٥٥).

وبعد تولي عبد المحسن السعدون رئاسة الوزراء كانت مهمته الأساس اجراء الانتخابات بأي شكل من الاشكال ، لذلك حاول البريطانيون دعمه من أجل إنجاح مخطط المشروع الانتخابي ، من خلال جملة اجراءات منها إطلاق سراح بعض المنفيين السياسيين الذين ابعدهم المندوب السامي الى جزيرة هنجام في الخليج العربي في اب ١٩٢٢ واصدرت الحكومة قرارا للتفتيش الاداري نصت مادته الرابعة على ان يكون مقر المفتشين الاداريين في بغداد ويرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية . وتم توقيع بروتوكول ملحق بمعاهدة ١٩٢٢ بين بريطانيا والعراق خفضت فيه مدة المعاهدة من عشرين سنة الى أربع سنوات لغرض تهيئة المعارضة الاسلامية ، كما تم

التخطيط لتأجيل الانتخابات مؤقتاً لامتصاص معارضة المرجعية واعداد الظروف المناسب لتنفيذ المشروع الانتخابي^(٥٦).

استمر موقف المرجعية الدينية بالاصرار على التمسك بالمقاطعة تجاه الانتخابات على اعتبار أن الحكومة لم تستجيب لمطالبهم ، عدا إعادة المنفيين السياسيين الذين لم تسمح لهم بالعودة لبلادهم ، الا بعد ان وقعوا تعهدات تخلوا بموجبها عن العمل السياسي ، ولم تتوقف المعارضة الى هذا الحد ، بل انهم صعدوا من معارضتهم ، عندما اعلن الشيخ مهدي الخالصي نقض البيعة للملك فيصل الاول في مهرجان ضخم عقد في مدرسته العلمية في الكاظمية قال فيه :لقد بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط وقد اخل بتلك الشروط فلم يعد له في اعناقنا واعناق الشعب العراقي اية بيعة^(٥٧).

أدركت السلطة أن المعارضة الإسلامية لا يمكن تحجيمها أو السيطرة عليها طالما هنالك مراجع عظام لهم اليد الطولى في مجرى الأحداث ، فهم مصدر قوة الشعب العراقي ، وهم الذين يرسمون له المواقف والقرارات ، وان الامة تدين للمرجعية بالولاء الكامل ، مما يجعل من المستحيل تنفيذ اي مشروع سياسي يرفضه مراجع الدين ، وبناء على ذلك ققررت السلطات الحاكمة عزل القيادة المرجعية عن الامة للتمكن من السيطرة عليها ، فعقد مجلس الوزراء جلسته الخاصة برئاسة عبد المحسن السعدون في ١٧/حزيران /١٩٢٣ قرر فيها بالاكثريّة البدء بالانتخابات من جديد بعد عودة الملك فيصل الاول من جولته في اللويزة العراقية ، وتأديب المقاومة غير المشرعة للانتخابات بصورة قانونية وذلك بأخراج الاجانب منهم خارج البلد وتقديم العراقيين المقاطعين للانتخابات الى المحاكم

بدأت سياسة الشدة التي اتبعها عبد المحسن السعدون ، إذ أصدرت الحكومة بياناً ذمت فيه المجتهدين ووصفتهم بأنهم دخلاء لا علاقة لهم بالقضية العربية ولاتهمهم مصالح الشعب وانهم يختلفون أقوالاً يزعمون انها من الشريعة الإسلامية غير انهم لا يقصدون منها سوى الإخلال بسير الانتخابات وتضليل الرأي العام وعرقلة وصول الشعب الى السلطة^(٥٨).

لذلك قرر عبد المحسن السعدون اعتقال الشيخ الخالصي الذي كان من أكثر المجتهدين تشددا إزاء الانتخابات ثم قامت الحكومة بعد ذلك بنفيه خارج العراق ولم يكد يصل الخبر الى النجف حتى عم الاضراب في الاسواق وأعلن المجتهدون أنهم متضامنون مع الخالصي وان نفيه اماتة للدين واهله وصمموا على الهجرة من العراق احتجاجا^(٥٩). وقد غادر بعض المجتهدين النجف فعلا ومنهم المرجع أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني الى كربلاء ومن ثم تولت الحكومة نقلهم بسيارات الى خارج الحدود متوجهين الى إيران . وقد بقي المجتهدون في ايران الى حين عودتهم المشروطة بعدم التدخل في الأمور السياسية ، فوافق المجتهدون على ذلك الشرط ماعدا الخالصي الذي فضل البقاء في ايران^(٦٠).

اضطرت وزارة عبد المحسن السعدون الى الاستقالة في ١٥-تشرين الثاني ١٩٢٣ بعدما أثارت ضجة في البلاد بنفيها العلماء واضطهادها الحريات ، فلم يبق أمام الملك فيصل الأول الا ان يوجه أنظاره نحو وزارة جديدة يهديء بها الأمور وتأخذ على عاتقها امرار المعاهدة في المجلس التأسيسي بعد جمعه ، تكلف في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ جعفر العسكري بتأليف الوزارة استطاعت هذه الوزارة ان تتم عملية الانتخابات ، وافتتح المجلس التأسيسي في ٢٧/اذار ١٩٢٤^(٦١). ولكن... بعد مفاوضات عديدة واتصالات مستمرة عاد رجال الدين الى العراق في (٢١ نيسان ١٩٢٤) ، بعد أخذ تعهد منهم بعدم التدخل في الأمور السياسية ، وحملوا الملك فيصل بتحقيق مقتضيات الشعب وضمان حقوقه^(٦٢).

الخاتمة:

شكلت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومازلت جزءا مهما من تاريخ العراق المعاصر، وعضوا فاعلا في التركيبة المؤثرة في مجرى الأحداث العراقية وصانعا لبعضها وفي الختام يمكننا استنتاج ما يأتي :

١- لقد بينت الدراسة ان اندلاع الحرب العالمية الأولى تمثل مرحلة جديدة في تزايد النشاط السياسي للمرجعية الدينية لمواجهة المشاريع الاستعمارية في العراق والمنطقة

بشكل عام ، وعلى الرغم من السياسة العثمانية المناهضة للمرجعية الدينية ودورها السياسي والاجتماعي ، إلا ان المرجعية الدينية قررت إسناد العثمانيين في مواجهة الغزاة البريطانيين كونه خطرا يهدد جميع المسلمين مما مثل موقفا دينيا وسياسيا مسؤولا .

٢- ان الواقع الذي فرضه الاحتلال البريطاني على العراق ، ولد الشعور بالمسؤولية لدى علماء المرجعية الدينية ، نتيجة لخطورة الموقف الذي بات يهدد أمن وسلامة العراق ، لاسيما بعد ان ادركت المرجعية الدينية ان المواجهة العسكرية مع المحتل البريطاني قد تكلفهم ماديا ومعنويا الشيء الكثير نظرا لعدم تكافؤ الطرفين من حيث العدة والعدد ، وانطلاقا من هذا المبدأ ، بدأت بوادر التفكير الجدي في ترتيب وبناء الصف الإسلامي في إطار العمل المنظم الذي يجعل المقاومة ضد المحتلين البريطانيين بأساليب مختلفة تحسم لصالح الشعب .

٣- امتلاك المؤسسة الدينية لعمق تاريخي وتراثي يمتد الى أكثر من ألف عام ، هو ما أعطاهما الكثير من مصادر القوة والمران على الفعل والاستجابة للأوضاع العامة والتقلبات السياسية والاجتماعية التي تحصل في العراق والعالم الإسلامي .

٤- قاومت المؤسسة الدينية المستعمرين البريطانيين ، ويظهر ذلك واضحا من خلال موقفها الذي اتسم بالمعارضة من تأسيس الحكومة المؤقتة المرتبطة ببريطانيا .

٥- وقفت المؤسسة الدينية ضد أي مشروع سياسي من شأنه جعل العراق مرتبطا سياسيا بحكومة الاحتلال عن طريق اتفاقات سياسية عقدت مع الحكومة مثل المعاهدات البريطانية لسنة ١٩٢٢ وانتخابات المجلس التأسيسي .

الملخص:

المرجعية الدينية مقام رفيع وسلطة روحية عليا تحتل مكانة مرموقة في الوسطين الاسلامي ، والشيعي منه بشكل خاص

ولها نفوذ كبير في الأوساط الشعبية يجعلها احد السلطات المهمة في قيادة الامم على الرغم من انها تعمل خارج السلطات

الزمانية ، ولا تملك اجهزة تنفيذية او قوة لفرض قراراتها، وهي مقام لا يصل اليه أي احد ، والوصول اليه امر صعب وشاق وطويل، ويحتاج الى ملكات خاصة وشروط كثيرة، ومن يصل اليه يكون قد وصل قبل ذلك الى درجة عالية من التقوى والورع والزهد ونكران الذات والذوبان في طاعة الله تعالى، والمرجع يكون على درجة عالية من التربية والتواضع ، ما يؤهله لشغل هذا المنصب المهم. وما يعطي المرجع سطوة على القلوب، وطاعة الناس، تلك القداسة الدينية والروحية التي تحيط بهذا الموقع ذي الطابع الابوي، بوصفه يمثل موقع النيابة عن الامامة المعصومة في زمان الغيبة، فللمرجع بحسب هذا الكثير مما للأمام من السلطات التي توجب الطاعة والانقياد من الامة، وهو يمثل لهم الكهف الذي تلجأ اليه عند الخطوب والمحن، الى جانب رجوعها اليه في امور الدين والدنيا اليومية .

بقيت المرجعية الدينية على مر العصور تمارس سلطة روحية عليا لتوجيه الامة ، وحسم خياراتها ، وتحديد مسارات تحركها، سلبا او ايجابا، وحفظ كيانها، ودفعها باتجاه المطالبة بحقوقها المشروعة، وهو دور طالما دفعت المرجعية ثمن التصدي له خاصة في عهود خاصة في عهود الحكومات الظالمة والسلطات الدكتاتورية، وعلى الرغم من الضغوطات التي مرت بها المرجعية في مراحل كثيرة لكنها لم تمنعها من التصدي للمسؤولية خاصة في فترات الضعف الحكومي التي ترتفع فيها درجة المخاطر التي تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ، ولم تنقطع الصلة بين المرجعية والامة ، التي ظلت تلجأ للمرجعية في الظروف الحالكة ، خاصة حين يتطلب الامر مواجهة مباشرة تستلزم اراقة الدماء وازهاق الارواح.

لقد كان للمرجعية الدينية الشريفه دور فاعل في احداث العراق والمنطقة لا يمكن لأحد ان يتجاهله ، اذ يعد تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين في صميم السياسية الى سنوات الحرب العالمية الاولى ، حيث دعا علماء الدين الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الانكليز وساهم بعضهم في القتال فعلا ، وكان للمرجعية موقف من الحكومة والنظام

الملكي ان تدخل المرجعية في السياسية نابع من مواقفها وحرصها الشديد على ان ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هناك تميز لشرائح معينة حساب بقية الشرائح . سيتم تقسيم البحث مقدمه ومبحثين تناول المبحث الاول المرجعية الدينية والاحتلال البريطاني وناقش المبحث الثاني الدور السياسي للمرجعية في العراق الملكي حتى دخول العراق عصبة الامم ١٩٣٢ واستقلاله، وخاتمة تضمنت تلخيص لمحتواه واستخلاص بعض الاستنتاجات

الهوامش :

(١) فيليب ويلارد ايرلندا، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الحياط، (لبنان، ١٩٤٩)، ص ٣٤-١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠-٢٢.

(٣) اخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٧.

(٤) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد ٢٠٠٣، (كربلاء: العتبة العباسية، ٢٠١٨)، ص ٨٧، حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، (النجف: معهد العلمين، ٢٠٠٧)، ص ٨٠.

(٥) سليم حسين ياسين، الحشد الشعبي لمقاومة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٨ والحشد الشعبي لمقاتلة داعش ٢٠١٥ دراسة تاريخية مقارنة (وقائع مؤتمر كلية التربية) ص ٩٨

(٦) كامل جاسم دهش، ثامر مكي علي، من الشيرازي الى السيستاني، وقائع المؤتمر العلمي الاول الدولي الاول للحشد، ٢٠١٧، ص ٣٣

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٨) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠-١٩٢٤)، ط ٢ (بيروت: ١٩٨٨)، ص ١٦٨

(٩) باسم عبد السادة خلف، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، ص ٧١

(١٠) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر - التحرك الاسلامي ١٩٠٨-١٩٥٨، ج ١، (بيروت: دار التراث، ١٩٨٩)، ص ٢٨.

- (١١) عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .
- (١٢) فيليب ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- (١٣) عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- (١٤) احمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، رسالة ماجستير (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧) ، ص ١١٩
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ١٢١ .
- (١٦) المصدر نفسه .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .
- (١٨) اخلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠
- (١٩) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .
- (٢٠) المصدر نفسه .
- (٢١) احمد عبد الهادي السعدون ، المصدر السابق ، ص ١٢٢
- (٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
- (٢٣) محمد هاشم خويطر ، موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في العراق ١٩١٨-١٩٢١ ، (مجلة) ، ((كلية التربية)) ، الجامعة المستنصرية - العدد الثاني ، ٢٠١٦ ، ص ٢٩٧ .
- (٢٤) حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠ ، (قم : دار الثقافة ، د.ت) ط ٢ ، ص ١٣٤ .، احمد خضير حسين ، المرجعية الدينية والحراك الاجتماعي ، (بغداد كلية الاداب ، ٢٠١٨) ، ص ٨١ ،
- (٢٥) هشام خويطر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧
- (٢٦) المصدر نفسه .
- (٢٧) المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ج ١ ، تعريب جعفر الخياط ، (بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٦٠
- (٢٨) هشام خويطر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .
- (٢٩) فوزي حمزه هادي ، النخبة السياسية ودورها في التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه ، (لندن : الجامعة العالمية للعلوم الانسانية ، ٢٠٠٦) ، ص ٣٢-٣٥
- (٣٠) المصدر نفسه .
- (٣٢) علاء عزيز كريم ، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٤٢ ، (جامعة بابل : كلية التربية ، ٢٠٠٧) ، ص ٧٠

- (٣٣) المصدر نفسه .
- (٣٣) محمد هشام خويطر ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .
- (٣٤) عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
- (٣٥) ا خلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
- (٣٦) علاء جاسم محمد الحربي ، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٣٣-١٩٣٣ ، (بغداد : ١٩٩٠)، ص ١٤٣-١٤٤ .
- (٣٧) اخلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
- (٣٨) عبد الله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، (بيروت : ١٩٧٣) ، ص ١٧٨ .
- (٣٩) اخلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
- (٤٠) عبد الله فهد النفيسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .
- (٤١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ ، ص ٦٥ .
- (٤٢) اخلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
- (٤٣) علاء عزيز كريم ، المصدر السابق ، ص ٧٢-٧٦ .
- (٤٤) المصدر نفسه .
- (٤٥) حسن شبر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .
- (٤٦) علي الوردی ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، (بغداد: مطبعة المعارف) ، ص ١٥٧ .
- (٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .
- (٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
- (٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
- (٥٣) حسن العلوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
- (٥٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٥٥) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط ٣ ، (بغداد : ١٩٧٧) ، ص ٢-٣٢ .
- (٥٦) اخلاص حريز الكعبي، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .

(٥٨) احمد عبد الهادي السعدون ، المصدر السابق ، ص ١٢٩

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

(٦١) اخلاص حريز الكعبي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٦٢) محمد باقر أحمد البهادلي ، الحياة الفكرية في النجف الأشرف ، (المطبعة :ستاره ، ٢٠٠٤) ، ص